

"The difficulties faced by Libyan Islamic banks in implementing financing and investment models"

Abdulsalam Ali Jummah Almaghribi*

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science – Bani Waleed University, Libya

*Email (for reference researcher): abdsalmabdsalm@gmail.com

"الصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية الليبية في تطبيق صيغ التمويل والاستثمار"

عبد السلام علي جمعة المغربي

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 06-06-2026; Accepted: 02-08-2026; Published: 06-08-2026

الملخص

تناولت هذه الدراسة أهم المعوقات التي تعيق عمل المصارف الإسلامية في ليبيا من خلال عينة الدراسة (مصرف اليقين الإسلامي) وما تشكله من صعوبات تقف أمام ادائها لرسالتها كغيرها من المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي بإعتبارها حديثة العهد بهذا المجال. وعليه تناولت الدراسة ماهية المصارف الإسلامية من مفهوم ونشأة وأهداف ومصادر واستخدامات الأموال (ومعوقات المصارف الإسلامية مفهوماً وأنواع كإشكالية للدراسة. وقد أتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تم فيه تجميع المعلومات والبيانات من الكتب والمؤلفات والدراسات السابقة وشبكة المعلومات الدولية بالإضافة للدراسة الميدانية لعينة الدراسة وهو (مصرف اليقين الإسلامي في مدينة طرابلس)، من خلال اعداد صحيفة الاستبيان للإجابة على التساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة وإتباع الأساليب الإحصائية للحصول على نتائج واضحة تخدم الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود معوقات تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عند تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تتمثل في الآتي :-

-ارتفاع مستوى المعوقات الداخلية أهمها المتمثلة في (عدم وجود كوادر مؤهلة ورؤية لتطوير العمل المصرفي الإسلامي، إختلاف أحكام الرقابة الشرعية على بعض التمويلات المصرفية، والخارجية أهمها المتمثلة (تعارض بعض القوانين والتشريعات مع صيغ التمويل الإسلامي وعدم وجود لجان تتفاوض مع السلطات النقدية لاقناعها برؤية المصارف الإسلامية الاقتصادية) وغيرها من المعوقات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي.

-ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو العمل على سن وتعديل التشريعات بما يتوافق ويتلائم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وكذلك تدريب الكوادر العاملة للإلمام بالضوابط والقواعد المعمول بها.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، بيع السلم، المعوقات الداخلية، المعوقات الخارجية، الرقابة الشرعية، الرقابة المصرفية.

Abstract

This research aims to highlight the most important obstacles that hinder Islamic banking in Libya through the research sample (Al-Yaqin Islamic Bank) and the difficulties it poses that hinder its performance.

For its mission, like other Islamic banks in the Islamic world.

Accordingly, the research dealt with, as a theoretical framework, the nature of Islamic banks (the concept, origin, objectives, sources, and uses of funds) and the obstacles of Islamic banks, in concept and types, as a problemSearchSearch.

In this research, the researcher followed the descriptive analytical method in which information and data were collected from books, literature, previous studies, and the international information network, in addition to the field study of the research subject, which is (Al-Yaqin Islamic Bank in the city of Tripoli), by preparing a questionnaire sheet to answer questions related to the research topic and following Statistical methods to obtain clear results that serve the research.

Keywords: Islamic banks, Murabaha, Mudaraba, Musharaka, Ijara, Salam sale, internal obstacles, external obstacles, Sharia supervision, banking supervision.

المقدمة

تقوم المصارف الإسلامية بدور محوري في تمويل مختلف القطاعات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة الربوية واستطاعت استقطاب شريحة كبيرة من المواطنين ومدخراتهم في العمل المصرفي الإسلامي وقنواته الاستثمارية.

إن عامل الأمان الذي يكشف الصيرفة الإسلامية جعلها تتوسع وتنتشر في معظم بلدان العالم الإسلامي والغير إسلامي وساهمت في الحد من الكثير من الازمات المالية العالمية المتلاحقة التي أصابت الاقتصاد العالمي . وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في مجال التمويل والاستثمار إلا أنها تعاني من العديد من الصعوبات التي تقف أمام عملها وتطورها وانتشارها ولا سيما ما هو موجود في الحالة الليبية "الاقتصاد الليبي".

ومن هذا الصدد فإن هذا الدراسة جاءت لتسليط الضوء على العوائق والصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

مشكلة الدراسة

لقد تمكنت المصارف الإسلامية من أخذ مكانة مهمة لها في العمل المصرفي على المستوى الإقليمي والدولي لمالها من أدوات استثمارية متنوعة ومبتكرة بعيدة عن النظام المصرفي التقليدي الذي كيل معظم البلدان حتى الإسلامية منها بتشريعات لا تتماشى مع آلية الصيرفة الإسلامية وجودتها . ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث للإجابة على التساؤلات الآتي:

- ماهي الصعوبات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ليبيا.

فرضية الدراسة

الفرضية البديلة :

هناك معوقات تخص المصارف الإسلامية نفسها " عقبات داخلية وهناك معوقات تخص البيئة المحيطة بها " عقبات خارجية " خاصة بالدولة وتشريعاتها .

الفرضية الصفرية :

لا يوجد معوقات أمام عمل المصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة

- 1- التعرف على طبيعة عمل المصارف الإسلامية.
- 2- التعرف على المعوقات التي تقف أمام عمل المصارف الإسلامية داخلياً خارجياً.

أهمية لدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنه يدرس أحد أهم الموضوعات الاقتصادية " العمل المصرفي الإسلامي " وسبل تواجده بقوة في الساحة الاقتصادية الليبية بشكل متطور ومنافس وتهيئة البيئة المناسبة له وتذليل العقبات التي تواجهها في مسيرة عملها.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الكتب والمؤلفات والبيانات المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة لشبكة المعلومات الدولية واستخدام صحيفة الاستبيان كأداة لجمع آراء عينة البحث المتمثلة في العاملين بالمصرف الإسلامي (مصرف اليقين) أحد المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا.

كما سيتم تقسيم الدراسة إلى للمحاور التالية:

المحور الأول : ماهية المصارف الإسلامية .

المحور الثاني: صيغ التمويل والاستثمار وآليه عملها ومخاطرها.

المحور الثالث : صعوبات عمل المصارف الإسلامية .

المحور الرابع: الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي .

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على المعوقات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ليبيا (مصرف اليقين الإسلامي).

- **الحدود المكانية :** سيتم جمع البيانات من بعض العاملين في المصرف (اليقين الإسلامي) من مدراء و رؤساء اقسام والموظفين .

- الحدود الزمنية (سنة 2024).

الدراسات السابقة

- دراسة أبو رحمة (2006) بعنوان " تطبيق التمويل بالصيغ الإسلامية في المصارف السودانية المشاكل والحلول " .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعوقات التي أدت إلى ضعف استخدام صيغ التمويل الإسلامي في مصارف السودان واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الدراسة الاستبثيان لجمع اراء عينة البحث العاملين في المصرف الاسلامي السوداني ومصرف المزارع التجاري وخلصت الدراسة إلى وجود معوقات التطبيق صيغ التمويل حديثة العهد بالصيغ الإسلامية وعدم توفر كوادر مؤهلة في الصيرفة الإسلامية.

- دراسة العقول (2011) بعنوان " المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية ".

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : " تدني مستوى الوعي المصرفي لدى المتعاملين مع المصرف ضعف الخبرات الشرعية المتعمقة وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة.

-المبحث الأول : ماهية نشأة المصارف الإسلامية .

-مفهوم المصارف الإسلامية

تختلف مفاهيم الصيرفة الإسلامية وتعدد تعريفاتها وأهميتها حيث هناك جهات نظر كثيرة للمفكرين والباحث المتخصصين في هذا المجال، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف وظائفها واختلاف صفاتها وخصائصها. ومن هذا المنطلق سوف يتم دراسة أهم هذه التعريفات والمفاهيم من جهات نظر مختلفة لهؤلاء الباحثين في مجال الصيرفة الإسلامية.

حيث حصر بعض الباحثين تعريفهم لها على صفة واحدة وهي تحريم تعاطي الفائدة بحيث حجب عنهم الاهتمام والخصائص الأخرى التي تتصف بها هذه المصارف، في حين جسد البعض الآخر في تعريفها مجمل الخصائص التي اتسمت بها هذه المصارف.

عرف المصرف الإسلامي أو (بيت التمويل الإسلامي) على أنه كل مؤسسة تباشر الأعمال مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية لكونه تعاملًا محرماً شرعاً (الهييتي، 1998).

كما عرف البعض الآخر المصرف الإسلامي على أنه هو مؤسسة تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطريقة شرعية تهدف إلى تحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية.

وعرف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع عبر وضع المال في مساره الإسلامي السليم (الزحيلي، 2006، ص. 122)

نشأة المصارف الإسلامية .

مع اتساع العالم الإسلامي ازدهرت الحضارة الإسلامية وتنامى الاقتصاد الإسلامي شيئاً فشيئاً وازدهرت مع ذلك التجارة الداخلية والخارجية الإسلامية، ومع وجود فجوة تركتها المصارف الربوية لم تستطيع تغطيتها نتيجة لرفض المسلمين التعامل معها وإيداع مدخراتهم فيها، بسبب اعتقادهم أن الفائدة هي الربا وأن الربا من الكبائر.

وجاءت نشأة المصارف الإسلامية لإيجاد صيغ التعامل المصرفي البديل بعيداً عن الشبهة والربا وبدون أي استخدام لسعر الفائدة الربوي.

ومن أهم معالم التطور التي مرت بها نشأت الصيرفة الإسلامية ما يلي:

- قيام الصيارفة المسلمون ببعض الأعمال المصرفية مثل (حفظ النقود).
- إصدار العديد من الأدوات التجارية المصرفية وهي عبارة عن تعهدات مكتوبة.
- مساعدة الدولة الإسلامية في إدارة أموالها وصرف مرتبات موظفيها.

ثم جاءت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي عام 1963م، حيث تم إنشاء مصرف يسمى بمصرف الادخار الذي أقيم في مدينة ميت غمر) في جمهورية مصر العربية والذي قام بتأسيسها الدكتور أحمد نجار) رئيس الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، وقد مرت هذه التجربة حوالي ثلاثة سنوات وبعد ذلك تم إنشاء مصرف ناصرة الاجتماعي بعد أول مصرف نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطا (رحيل، 2010، ص. 10)

وقد صدر قرار مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام 1385 هجري / 1965م الذي أكد على أن الفوائد المصرفية من الربا المحرمة، وما تلاه من المؤتمرات فقهية عالمية تؤكد على هذا المعنى.

وفي عام 1975م تم إنشاء مصرف دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، إذ يتميز بكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها ثم ظهر مصرف التنمية الإسلامية ومقره مدينة (جدة) في اواخر عام 1975م.

ثم توالى بعد ذلك إنشاء مصارف إسلامية، فأنشئ مصرف فيصل الإسلامي وبيت التمويل الكويتي ومصرف فيصل الإسلامي السوداني في عام 1977م، ثم أنشئ المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة في المملكة السعودية عام 1972م حيث ورد النص على ضرورة

إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية وجاء نتائج ذلك إعداد اتفاقية تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية والتي وقعت من وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1974م بمدينة جدة ويتميز هذا المصرف بأنه مصرف حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

عدها في ثم تزيد تواجدها تدريجيا في. مختلف الدول العربية الإسلامية ليصل عددها نهاية القرن الماضي إلى نحو 150 مؤسسة مالية مصرفية ووصل العدد إلى 300 مؤسسة مالية في عام 2010م. ونتيجة للنجاح الملحوظ الذي حققته المصارف الإسلامية أقدمت بعض المصارف التجارية التقليدية على إنشاء فروع إسلامية لها مثل فروع المعاملات الإسلامية لمصرف مصر ومصرف التنمية الوطني ومصرف القاهرة وعمان وغيرها .

صيف التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية.

تقوم المصارف الإسلامية بصياغة وابتكار قواعد جديدة من أجل رفع قدرتها على اجتذاب واستقطاب الزبائن أصحاب الودائع حيث تحاول تقديم الكثير من الخدمات والتسهيلات لتحسين وتطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم كما تقوم المصارف الإسلامية بابتكار صيغ تمويلية تتكيف مع المشروعات والأفراد لتتمكن من جذب الاستثمارات وتعزيز حصته السوقية من خلال تمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أن الاستثمار في المصارف الإسلامية "هو توظيف الأموال المودعة كلها أو جزء منها في العمليات الاستثمارية المباحة في الإسلام " . و انطلاقاً وعلى هذا الأساس فإن المصارف الإسلامية تحاول تعزيز إمكاناتها على إدارة مخاطر السيولة والعمل وفقاً للمعايير المالية والمحاسبية والائتمانية وتطبيق المعايير الخاصة بزيادة الإفصاح والشفافية في الصناعة المصرفية الإسلامية وتعزيز الثقة بها محلياً وعالمياً.

إن أساليب التمويل الإسلامي تعتبر هي الهدف الأساسي والحيوي للمصارف الإسلامية باعتبار أن الاستثمارات هي الركيزة الأساسية في العمل المصرفي الإسلامي ومصادر تحقيق الربحية للمساهمين والمودعين على حد سواء كما تقوم بتحقيق الأمان للمودعين من خلال التوفيق والملائمة بين الهدف الأسمى وهو تحقيق منفعة للمجتمع والمتعاملين والمساهمين عن طريق تحقيق الربحية وتوفير قدر من متطلبات السيولة النقدية لمواجهة احتمالات قيام المودعين بسحب ودائعهم كما تقوم المصارف الإسلامية بتحقيق الاستثمار الأمثل في العنصر البشري المستخدم حيث إن الأموال لا يمكن لها أن تعطي عوائد بدون وجود وتوفر الكفاءات والخبرات القادرة على استثمار هذه الأموال ومن هذه الأساليب والصيغ التمويلية التي تستثمر المصارف الإسلامية الأموال فيها هي :

1. المضاربة (القراض).

2. المشاركة.

3. المراجعة.

4. الإجارة.

5. بيع السلم أو السلف .

6. الاستصناع.

7. المزارعة.

1- المضاربة (القراض) :

المضاربة في اللغة هي القراض أي الضرب في الأرض أو للرزق وكسب المال الحلال قال تعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبيئون من فضل الله) وأصل القراض من القرض في الأرض أي قطعها سيرا فيها والقرض أي القطع يعني إن المالك أو صاحب المال قطع جزءاً من ماله ليتجر فيه وقطع جزءاً من ربحه ليدفعه للعامل مقابل قطع جزءاً من جهده كما قطع العامل جزء من الربح المتحقق بعمله في المال وأعطاه لرب المال والقرض بهذا المعنى يختلف عن القرض في قوله تعالى (وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) (الوادي وسبحان، 2009، ص. 196)

والقرض هنا هو البلاء الحسن أي ما يعطيها لفرد أو يفعله ليجازي عليه.

2- المشاركة:

وهي تعني الشركة والشراكة في اللغة هي الخلطة أو الاختلاط أو المخالطة للشركاء والشركة عقد بين اثنين فأكثر على أن يكون رأس المال والربح مشتركين.

في أنواع المشاركة وفي الاصطلاح هي عقد بين المشاركين في رأس المال والربح حيث عرف ابن قدامة المشاركة أو الشركة بأنها (اجتماع في إستحقاق أو تصرف) أي هي إستقرار ملك شئ له قيمة ماله بين مالكين فأكثر ، لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك "

3- المراجعة :

المراجعة في اللغة هي من الربح ، و الرباح يعني النماء في التجار ، ويقال أعطاه مالا مرابحة أي على الربح بينهما المرابحة في الاصطلاح هي إتفاق بين مشتري وبائع لسلعة معينة قد توجد لدى البائع أو يمكنه شراؤها ليعيد بيعها للمشتري

وذلك وفقا لمواصفات محددة للسلعة وعلى أساس سعر يمثل التكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه الطرفان وقد يتم التسليم فوراً أو أجلاً كما قد يتم الدفع نقداً أو بالأجل أو بالتقسيط وأن كان سداد قيمة البضاعة بالأجل أو بالتقسيط هو السائد في تعاملات المصارف الإسلامية وهي أنواع البيوع وفي الفقه الإسلامي بيع المراجعة وبيع المساومة (هندي، 2000، ص. 28)

وأقر الفقهاء في أن المراجعة هي ما يسمى **المراجعة للأمر بالشراء** حيث يتمثل مفهوم المراجعة في شراء البائع لسلعة ما بناء على طلب المشتري وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة .

4- الإجارة:

وهو ما يقصد في اللغة بالأجر، وهو العوض والأجر يقصد به الثواب والجزاء على العمل من الله، والإجارة بيع المنفعة أو ثمن المنفعة أو بدلها، وفي الاصطلاح الفقهي فإن التأجير أو الإجارة عبارة عن عقد لازم مدته معلومة بثمن معلوم أي بيع منافع معلومة بعوض معلوم.

5- بيع السلم أو السلف :

بيع السلم في اللغة هو أسم مصدر لأسلم أي أسلف وهو أن تعطي ذهباً أو فضة في سلعة معلومة إلى أمد والسلم لا يعتبر هبة أو صدقة بمعنى واحد إلا إن السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق فالسلم هو استعجال رأس المال وتقديمه.

أما في الاصطلاح فهو شراء أجل موصوف أو تأجيل المبيع بعاجل أي مقبوض التعاقد

6- الإستصناع :

الإستصناع في اللغة هو طلب الصنعة من الصانع فيما يصنعه أو مما هو من حرفته أي أن يطلب شخص من آخر أن يصنع له شيئاً ما ، وأستصنع الشيء طلب صنعه.

وفي الاصطلاح هو عقد على مبيع في الذمة مطلوب على وجه مخصوص أي إن الإستصناع هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب أو طلب صنع سلعة من الصانع مع تحديد الثمن ويكون الطالب أو المشتري بالخيار إذا لم يكن المصنوع مطابقاً للأوصاف المطلوبة .

7 - المزارعة :

المزارعة في اللغة من زراعة وهي طرح البذر ، والزرع هو الإنبات ، و تقول الله يزرعه أي ينميه، وموضعه المزرعة، والمزارعة مفاعلة ، وهي من زيادة الألف للمشاركة بين صاحب الأرض والعامل ، وتسمى مخابرة مشتقة من خيبر لأنه صلى الله عليه وسلم دفع أرض خيبر مزارعة فسميت المزارعة مخابرة ، وأما من الخيبر وهو الأكار وهو الحراث وتسمى محاقله من الحقل وهو الزرع إذا تعشب قبل أن يغلظ سوقه، والحقل بمعنى الأرض الصالحة للزراعة.

الزراعة في الاصطلاح هي عقد بين مالك الأرض والعامل على شأن يعمل في الأرض بعض ما يخرج منها والبذر من المالك أو العامل أو عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها. (مشهود، 1990، ص. 277)

المبحث الثاني: المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية:

رغم نجاح المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وازدهار العمل المصرفي الإسلامي، إلا أن العمل المصرفي الإسلامي لا يزال يعاني مشاكل وصعوبات كثيرة تحيل دون تحقيق الازدهار والتقدم. ويمكن تلخيص أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية بالآتي:

- معوقات داخلية.

- معوقات خارجية.

المطلب الأول : المعوقات والتحديات الداخلية:

وهي المشكلات المرتبطة بسياسات المصارف الإسلامية ذاتها، وغالباً ما ترتبط بالإدارة المصرفية في جانبي تجميع الموارد المالية وطرق تمويلها واستثمارها، مع الإشارة إلى أن عملية تجميع هذه الموارد وتوظيفها إنما تخضع في نهاية الأمر إلى تأثير المشكلات والمعوقات الخارجية والتي يأتي في مقدمتها العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية، وكذلك سيادة العمل المصرفي التقليدي في حل النشاط الاقتصادي العالمي (العقول، 2011، ص. 77)

وتتمثل أهم هذه المعوقات والتحديات بالآتي:

1. معوقات وتحديات مرتبطة بالموارد البشرية.
2. معوقات وتحديات مرتبطة بالإشراف والرقابة الشرعية
3. معوقات وتحديات مرتبطة بعدم وجود سوق مالي إسلامي.
4. معوقات وتحديات مرتبطة بواقع التطبيق العملي للمصرف الإسلامي.

1. معوقات مرتبطة بالموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية عنصراً أساسياً لنجاح المؤسسات الاقتصادية باختلاف أنشطتها. ونجاح المصارف الإسلامية في تحقيق غاياتها وأهدافها التي من أجلها أنشأت مرهون بمدى توافر العنصر البشري الملائم والمؤهل شرعياً ومصرفياً.

لذا يتحتم على المصرف الإسلامي توفير العنصر البشري الذي يتصف بالمهارة والخبرة الكافية، والقدرة على الابتكار، والتحديد في مجال العمل المصرفي، وكذلك تحتاج لكوادر بشرية تكون لها خبرة في القواعد الشرعية.

فالمصرف الإسلامي يحتاج إلى الموارد البشرية القادرة على جذب المودعين، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالمصرف الإسلامي وكذلك يتطلب المصرف عمالة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمتين وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

إضافة إلى القدرة على توجيه الأموال للاستثمار وفق الصيغ الشرعية بأنواعها المتعددة، وفق أولويات المجتمع واحتياجاته، وهذا يتطلب بدوره نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها، ومتابعتها في إطار من الضوابط الشرعية.

إن توفر النوعية الملائمة من الموارد البشرية، يمثل الضمانة الأساسية لنجاح المصرف في أعماله، وإذا ما عجز عن ذلك أو كانت موارده البشرية المتاحة غير مؤهلة، فسيواجه مخاطر في أنشطته الاستثمارية والتمويلية، وقد تتمثل فيواحد أو أكثر من المخاطر الآتية:

1. مخاطر عدم القدرة على دراسة واختيار العمليات الاستثمارية الملائمة.

2. مخاطر عدم قدرة الموارد البشرية على متابعة الأنشطة الاستثمارية.

3. مخاطر عدم القدرة على ابتكار حلول للمشكلات التي يفرزها الواقع المصرفي (غربي، 2008، ص. 49)

إن وجود الكفاءات البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة على العمل المصرفي من جهة، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات من جهة أخرى.

ويشير الواقع العملي للمصارف الإسلامية إلى أنها تعاني من نقص ملموس في الكفاءات والعناصر البشرية المؤهلة والمدربة على ممارسة العمل المصرفي وقد اعتبرت هذه المشكلة من أوائل المشكلات والصعوبات التي تعترض العمل المصرفي الإسلامي، وهي مشكلة ارتبطت بهذا العمل منذ نشأته، وما زالت تلازم.

2. معوقات وتحديات مرتبطة بالإشراف والرقابة الشرعية:

إن تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في معاملات وأنشطة المصرف الإسلامي وأنشطته أمر جوهري وأساسي طالما أن هذه المصارف رفعت شعار مصارف بدون فائدة. كما أن الحفاظ على المال ضرورة ومطلب شرعي أمر الله سبحانه وتعالى بتنفيذه، وهو مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الغراء، وبناء على ما تقدم فقد نصت معظم قوانين وتشريعات المصارف الإسلامية على إخضاع جميع معاملات هذه المصارف للرقابة الشرعية لضمان سلامة التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية. وقد تباينت طبيعة هذه الرقابة، فبعضها مكون من هيئة رقابة شرعية كالبنك الإسلامي الأردني، وبعضها نص على وجود مستشار شرعي كبنك البركة السوداني، كما أن بعضها يخضع لهيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة تقوم بمهمة الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني، 2000؛ الغربي، دت، ص. 67-68)

نظراً لتعدد المعاملات المالية وتطورها، بل وظهور صور ومعاملات تجارية لم تكن معهودة من قبل كانتشار التعامل التجاري الإلكتروني وغيره من المستجدات في عالم المال والأعمال فقد تطلب الأمر هيئات رقابة شرعية قادرة على وضع الحلول الشرعية لهذه المستجدات، كل ذلك يؤكد ضرورة وجود جهة رقابة شرعية ترقب وتراقب العمل في تلك المصارف.

وتعرف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بأنها جهاز مستقل من فقهاء الشرع والاقتصاديين المختصين يعهد إليهم توجيه أنشطة وأعمال المؤسسات المالية الإسلامية، ومراقبتها والإشراف عليها. (حميش، 2007، ص. 101)

وقد حدد الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية أغراض هيئة الرقابة الشرعية واختصاصاتها على النحو الآتي:

- توفير الثقة لدى المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بأن معاملاتها تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- تحقيق الانسجام بين ما يصدر عن أجهزة الفتوى والرقابة الشرعية في مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتلافي ما قد يكون بينها من تضارب في هذا المجال.
- العمل على استنباط المزيد من الأدوات والسياسات المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتغطي احتياجات العصر ومتطلبات التطور وتقديمها إلى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عملاً على تطوير الأساليب والخدمات المصرفية.

لقد نجحت هيئات الرقابة الشرعية في إيجاد الحلول والمخارج الشرعية للكثير من المعاملات المالية للمستجدة.

إلا أن هذه النجاحات لم تمنع من بروز بعضا من المشكلات والصعوبات في طريق عمل هذه الهيئات، الأمر الذي يتطلب من الباحثين والمختصين النظر في هذه المشكلات وإيجاد الحلول لها.

ويمكن أن يعزى أسباب هذه الرقابة الشرعية في أذهان أغلب إدارات المصارف الإسلامية والعاملين فيها، المشكلات بسبب عدم تبلور مفهوم خاصة في ظل غياب منهج واضح المعالم ينظم عمل هذه الهيئة وصلاحياتها إن غياب أو عدم وجود معايير للرقابة الشرعية من شأنه تهديد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في ظل نمو وانتشار متسارع لها على المستوى العالمي (عبد الله، 2001، ص 146)

يعد موضوع استقلال هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة المصرف سواء أكان محال الإدارة أو الجمعية العمومية من أهم المشاكل التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في جانب الرقابة الشرعية، إذ إن المشكلة تركت بصماتها على العمل المصرفي من خلال مشكلات فرعية أخرى متداخلة في هذا الجانب الشرعي من عمل المصارف الإسلامية.

لذا تتمثل أهم المشكلات التي تعاني منها هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بالآتي :

1. استقلالية هيئات الرقابة الشرعية. ويقصد بالاستقلالية سلطة تمكن هيئة الرقابة الشرعية من ممارسة اختصاصها بتجرد وحرية تامة (خليفة، 2009، ص. 387-388)
- وحيث تعاني العديد من الهيئات التي يتم اختيارها من قبل مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية للمصرف التدخل المباشر وغير المباشر في أعمالها، مما يجعلها تخضع لهذا المجلس أو تلك الجمعية وبذلك تكون غير مستقلة في قراراتها وأحكامها الشرعية.
2. تواضع التعاون بين إدارة المصرف الإسلامي وهيئة الرقابة الشرعية مما يعني عدم التجاوب السريع مع قرارات الهيئة وبالتالي استمرار المخالفات الشرعية (بن زغبة، 2009، ص. 29)
- وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين إدارة المصرف وهيئة الرقابة لما فيه من المصلحة شرعية للبنك وأنشطته .
- لقد أهمل دور الرقابة الشرعية التثقيفي للعاملين في بعض المصارف الإسلامية، مما ساهم في خلق جيل من العاملين فيها لا يفرق بين الحلال والحرام
3. قلة عدد الفقهاء المتخصصين في علوم الشريعة وعلماء الاقتصاد وخاصة في جانب المعاملات المالية الحديثة.

3 . معوقات مرتبطة بعدم وجود سوق مالي إسلامي :

- تمثل الأسواق المالية حاجة ضرورية للمصارف الإسلامية للأسباب الآتية :
- إن أهمية السوق المالي الإسلامي للمصارف الإسلامية يمكنها من تحقيق أهدافها التنموية، من خلال منحها القدرة على الدخول في استثمارات في استثمارات آجال متوسطة وطويلة المدى.
 - حاجة المصارف الإسلامية للاستثمار فوائدها المالية في مشروعات استثمارية طويلة الأجل.
 - طبيعة السياسات النقدية التي تطبقها البنوك المركزية في بعض الدول تجاه المصارف الإسلامية، بضرورة الاحتفاظ بأدوات نقدية قصيرة الأجل للوفاء بمتطلبات المحافظة على درجة معينة من السيولة المالية كأذونات الخزينة على سبيل المثال، وهي أدوات لا تتعامل بها هذه المصارف لاعتمادها على الفائدة المصرفية، وبالتالي تضطر المصارف الإسلامية للاحتفاظ بموارد مالية سائلة معطلة غير مستغلة.
 - تتصف ودائع المصارف الإسلامية بقصر آجالها، وبالتالي لا تستطيع المصارف الإسلامية توجيهها نحو الاستثمار والتمويل طويل الأجل، خاصة حين تحتاج المصارف لبيع بعض حقوقها لحاجتها في تمويل واستثمار جديد، أو للوفاء ببعض الالتزامات والاحتياجات المالية المفاجئة.
 - ويشير واقع النشاط التجاري لأغلب البيئات التي تعمل فيها أو تتواجد المصارف الإسلامية فيها إلى سيادة التطبيقات والمعاملات التجارية المعتمدة على سعر الفائدة، وكذلك الحال بالنسبة لعدم توافق أغلب القوانين والتشريعات التجارية مع مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

4 . معوقات مرتبطة بواقع التطبيق العملي للمصرف الإسلامي :

- تقوم البنوك بتجميع المدخرات الاستثمارية بهدف توجيهها لمختلف قنوات التمويل الاستثماري وفقا الأحكام الشرعية الإسلامية، والمتابع لواقع هذا التطبيق يمكنه إبداء الملاحظات الآتية:
- إن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمستثمر تتطلب قدراً من الصفات الأخلاقية في كالأمانة والصدق والالتزام بالمواعيد وهي صفات أساسية لنجاح الاستثمار، وفقدانها أو فقدان بعضها يرفع نسبة المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية مما يؤثر على الحقوق والالتزامات (أبو زيد، 2002، ص. 628-629)
 - الصورة الذهنية حول المصارف الإسلامية غير صافية، ويشوبها بعض التشكيك كشعور بعض العملاء بعدم التزام العاملين بالمنهج والسلوك الإسلامي الرشيد، وكذلك ما تواجهه الصكوك الإسلامية – كأداة تمويلية – من حملات تشكيك متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية بمبالغتهم في تشدهم وورعهم بحيث يحرمون هذه الصكوك أو المنتجات المالية الإسلامية الأقل الشبهات، وبالتالي ينعكس ذلك على فقدان الثقة بها وتراجع الإقبال عليها وتحقيق الخسائر أو انخفاض في أرباحها (خطاب، 2009، ص. 27-28)

• يقتصر دور المصارف الإسلامية بشكل لافت على تحقيق الأرباح وتراجع للدور التنموي والاجتماعي فبعد أن كان تحقيق التنمية والإسهام في النشاط الحقيقي للاقتصاد من خلال البات التمويل والاستثمار الإسلامية المختلفة من الأهداف الرئيسة لهذه المصارف.

المطلب الثاني : المعوقات والتحديات الخارجية :

وهي المشكلات المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها المصارف الإسلامية، والتي تترك آثارها على مجمل العمل المصرفي الإسلامي وبالتالي تساهم بطريقة غير مباشرة في الصعوبات والمشكلات الداخلية التي تعاني منها المصارف الإسلامية .

يعد سيادة نظام الفائدة كمحفز للنشاط الاقتصادي لأغلب دول العالم من أهم المشاكل الصعوبات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، وهي مشكلة قديمة حديثة، ما زالت ترافق التجربة المصرفية الإسلامية منذ نشأتها، بالرغم من المحاولات المتواضعة في الحل الجزئي والمبتور لبعض مكونات وجزئيات هذه المشكلة وبالرغم مما تقدم فلا بد من بذل الجهود في اتجاه تخفيف الآثار السلبية لأبعاد تلك المشكلة.

وتتمثل أهم المعوقات الخارجية المرتبطة بالبيئة المصرفية التي تتواجد فيها المصارف الإسلامية بالآتي :

1.معوقات مرتبطة بالإشراف والرقابة المصرفية.

2.معوقات وتحديات ترتبط بالعملة.

1. معوقات مرتبطة بالإشراف والرقابة المصرفية:

تلعب البنوك المركزية دوراً مهماً في ضبط السياسة النقدية باتخاذها الإجراءات والتدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية ويقع في سلم أولويات البنوك المركزية ضمان فاعلية الجهاز المصرفي وسلامته من خلال الرقابة المباشرة على هذا الجهاز ومكوناته وفقاً للتشريعات والقوانين الصادرة.

ولما كان المصرف الإسلامي أحد مكونات هذا الجهاز فقد خضعت هذه المصارف الرقابة البنك المركزي المباشرة، علماً بأن هذه المصارف نشأت في ظل نظام اقتصادي رأسمالي يعتبر الفائدة هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، لذا كان لا بد للمصارف الإسلامية من الالتزام بالقوانين والتشريعات المصرفية المعمول بها، الأمر الذي ترتب عليه وجود بعض الإشكاليات في العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية.

وينبغي الإشارة إلى أن شكل ومضمون العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية لم يكن موحدًا، بل تباين واختلف في الشكل والمضمون تبعاً للظروف التي أحاطت بنشأة العمل المصرفي الإسلامي وتطوره (أحمد، 1993، ص. 12).

وإن الرقابة المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي على المصارف الإسلامية في إطار العلاقة فيما بينهما توحى بعدم التناسب بين الأدوات الرقابية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

ومن أهم الأدوات الرقابية التي لا تعكس توافقاً مع المصارف الإسلامية وبالتالي تمثل اختلالاً في طبيعة العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية هي:

• نسب السيولة والاحتياطات النقدية :

تهدف البنوك المركزية من تطبيق سياسة السيولة النقدية إلى الحيلولة دون تعرض المصارف الخاضعة لرقابتها للأزمات السيولة المفاجئة، وذلك بتأمين قدرتها على مواجهة طلبات السحب المفاجئة، التي قد تتعرض لها هذه المصارف وقد لا تستطيع الوفاء بها، حيث تلزم البنوك المركزية المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي دون أن تمنح الأخيرة أي التزامات مالية تجاه ذلك، وتسمى هذه النسبة بنسبة الاحتياطي الإلزامي (عبد الكريم، 1996، ص. 85)

إن مبررات هذا الإلزام لا تتواءم مع طبيعة ودائع للمصارف الإسلامية، لاختلافها عن طبيعة ودائع الأجل في المصارف التقليدية، فهذه الأموال قدمها أصحابها للمصرف الإسلامي بغرض استثماره على أساس نظام المضاربة، وفقاً للنتائج الفعلية للاستثمار من ربح أو خسارة، ومن ثم فليس هناك التزام على المصرف بضرورة ردها كاملة لأصحابها؛ لأنها ليست مضمونة على المصرف، كما هو الحال بالنسبة للودائع الأجلة بالمصرف التقليدي والتي تعتبر ديوناً على ذمة البنك، ولا يضمن المصرف الإسلامي سوى الودائع الجارية وتحت الطلب باستحقاقه ربحها، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " الخراج بالضمن .

وكذلك الحال بالنسبة الودائع الاستثمار بأنواعها فلا يوجد ميرز الفرض نسبة الاحتياطي عليه لأنها غير مضمونة، بل قائمة على أساس المخاطرة وعلى أساس (الغنم بالغرم) (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1987، ص. 301)

الملجأ الأخير للاقتراض :

موجب هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية للمصارف التقليدية في أوقات الأزمات والطوارئ، بهدف المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي في تلك الظروف.

إن ثمة اختلالات واضحة يواجهها للمصرف الإسلامي في إطار علاقته مع البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض (عبد الله، 2001، ص. 8)

2 . معوقات وتحديات ترتبط بالعولمة :

أوجدت العوالمة نسيجاً سياسياً واقتصادياً وقد أصبحت قواعدها العامة معلومة للجميع؛ فالتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات ساهم في إيجاد أساليب ووسائل جديدة للتعامل التجاري ويمكن أن نلمس تحديات العوالمة وانعكاساتها على العمل المصرفي الإسلامي بالآتي:

• تحرير الخدمات المالية المصرفية :

سيكون لتحرير الخدمات المالية تأثير إيجابي على المصارف الإسلامية في المدى المتوسط والبعيد غير أنه على المدى القريب يتوقع أن تتأثر سلباً المصارف الإسلامية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة، والتي تقدم خدمات غير تنافسية بالمقارنة مع ما تقدمه المصارف التقليدية من خدمات لذلك على إدارات هذه المصارف أن تراعي احتياجات عملائها، والعمل على تطويرها مع إدراك الأهمية القصوى لتطوير وتعزيز العلاقات مع العملاء (كامل، 2002، ص. 68)

• التحولات في الفلسفة الإدارية للمصارف الإسلامية :

ينبغي على المصارف الإسلامية الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق، وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم وظيفي جامد، وتعتمد بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية أخرى بدلاً من العمل بانفراد.

فالتقافة الإدارية الجديدة للعمل المصرفي تتطلب من المصارف الإسلامية التركيز على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا بهدف توفير المنتجات التي تتوافق مع حاجة العملاء كل على حده، بدلاً من تقديم نفس المنتجات الكافة للعملاء، التي ستمنحها وفورات ضخمة بسبب معرفتها المسبقة بما يريده العملاء، كما ستدرك المصارف الإسلامية أن التكنولوجيا الحديثة لا يمكنها من إنجاز الأعمال بكفاءة أكبر فحسب ولكن ستعطيها القدرة على تطوير أعمالها بشكل متواصل، وحتى تتمكن من ذلك على إدارتها أن تجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء بالعمل المصرفي الإسلامي، وإن تتبع نظام مكافآت مناسب لتشجيع هؤلاء الموظفين على تطوير قدراتهم بدلاً من النظر إلى الاستقرار الوظيفي كهدف رئيسي للعاملين . (العقول، 2011، ص. 89)

• الاندماج المصرفي :

إن إقامة تحالف بين المصارف الإسلامية سيمكنها من العمل معاً في تمويل مشاريع معينة والمشاركة في المخاطر، وفي تطور منتجات مصرفية جديدة، إضافة إلى زيادة وتنوع قاعدة العملاء لديها، وستشعر للمصارف الصغيرة وغير القادرة على تحمل تكلفة التكنولوجيا الحديثة أنه من الصعب عليها البقاء حتى على مستوى خدمات المصرفية البسيطة، هذا فضلاً عن أن المصارف الإسلامية ستواجه بمنافسة شرسة من المصارف التقليدية خاصة الدولية العملاقة منها والتي أخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت، فهذه المصارف لا تحتاج لأن يكون لها وجود فعلي محلي وهي تقدم خدمات بأكثر من لغة مما سيساعدها على جذب العملاء (العقول، 2011، ص. 89)

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي :**أولاً : نبذة عن مصرف اليقين الإسلامي**

مصرف اليقين الإسلامي: مصرف ليبي تأسس عام (2019م)، ويعتبر من المصارف الإسلامية في ليبيا وهي مؤسسة مالية تقوم بمزاولة أنشطة المصرفية الإسلامية وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية والتشريعات النافذة. منطلقاً من فكرة أن الإدارة السليمة والبيئة الرقابية الفاعلة شرطان أساسيان للقيام بنظام مصرفي سليم، وطلبان ضروريان لتحقيق مستهدفات القطاع المصرفي وتطوير أدائه بهدف الوصول بالمصرف إلى مطاف المؤسسات العالمية وبمعايير قياسية، مما ينعكس بدوره بشكل إيجابي على القطاع المصرفي في ليبيا بصفة عامة.

نشأة مصرف اليقين :

أسس مصرف اليقين وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م، ووفقاً للقانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن المصارف، ولقد قيد المصرف بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركة ليبية مساهمة.

وبدأ مباشرة أعماله المصرفية وفقاً لإذن لمزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لسنة 2019م، حيث افتتح أول فرع لمصرف اليقين بتاريخ 2019/09/19م

ويبلغ رأس مال المصرف التأسيسي والمصرح به وفق التشريعات النافذة قيمة قدرها 250 مليون دينار ليبي، بقيمة (100,000.د.ل) للسهم الواحد، فيما بلغ رأس المال المدفوع قيمة قدرها 100 مليون دينار ليبي وبهيكل موزع بين عدد من الأفراد المواطنين والشركات، وبهيكل ملكية بنسبة 71% من الأسهم تعود ملكيتها للأفراد المواطنين، بينما ما نسبته 29 تعود ملكيتها لعدد من الشركات المحلية من القطاع الخاص، وليكون المصرف مساهماً في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية المستدامة.

الخدمات المقدمة من قبل مصرف اليقين :

ويقدم المصرف حلول مصرفية واسعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبوسائل تقنية متطورة وصغيرة إلكترونية حديثة، بخدمات أو منتجات التمويل والاستثمار والتوظيف الكفؤ للأموال، سواء المؤسسات القطاع

العام أو القطاع الخاص من الشركات والمشاريع الصغرى والمتوسطة وكذلك الأفراد، ناهيك عن الصيرفة الخاصة لرجال الأعمال، وبرؤية مصرفية متجددة.

وهدفها وتطمع اسرة مصرف اليقين لتحقيق الريادة في القطاع المصرفي في ليبيا، و الأول هو رضا العملاء، بحيث يتم تقديم الخدمات عبر شبكة مراسلين كفوة حول العالم، وشبكة فروع مستهدفة بكل أنحاء ليبيا، ونظم إلكترونية وتطبيقات متطورة عبر شبكة المعلومات الدولية، بقدرات وكادر وظيفي مصر في وطني ومن أفضل الكفاءات، وعبر استراتيجية تعزز مكانة المصرف بالسوق المصرفية الليبية، وتبنى مفاهيم سامية للمسؤولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ودعم المبادرات الإنسانية (مصرف اليقين، 2026).

انتشار وتوسع مصرف اليقين :

لدى مصرف اليقين 10 فروع متوزعة بين مدن ومناطق في ليبيا، منها فرع رئيسي في مدينة سبها، وأربع فروع في مدينة طرابلس مكونة من فرع رئيسي بالمنطقة الغربية وفرع الإدارة العامة، وفرعين في مدينة زليتن، وفرع في مدينة بنغازي، وفرع في مدينة صرمان، وفرع في مدينة مصراتة، ويطمح المصرف لزيادة الفروع لتغطية كافة المناطق الليبية (مصرف اليقين، 2006).

ويستهدف المصرف كافة الزبائن سواء من مواطنين أو افراد أو شركات، وكذلك القطاع العام والقطاع الخاص .

ثانياً : الدراسة الميدانية :

أولاً- أداة جمع البيانات

1-تصميم استمارة الاستبيان :

لقد قام الباحث بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية ، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة ، وقد راعى الباحث في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طالب من المستبين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2-اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قاموا الباحث بالاختبارات الآتية :

●صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحث جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان ، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة ،كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة .

أ- الصدق الظاهري Face validity:

للتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف، وبعد مناقشة الأستاذ المشرف ، تم إجراء بعض التعديلات عليه والتوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان الموضحة في الملحق (1) وهي تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي :

المجموعة الأولى: وتضم 3 أسئلة شخصية وتشمل المؤهل العلمي ، العمر والخبرة العملية في المصرف.

المجموعة الثانية: وتشمل 10 عبارات حول الصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.

المجموعة الثالثة: وتشمل 12 عبارات حول الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.

وبعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحث بتوزيع عدد (30) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين في مصرف اليقين. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (28) استمارة استبيان من الاستثمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها .

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة %
30	28	93.33

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 93.33% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة .

ثانياً : ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2) .

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (2) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (2) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (2) فيدل على انخفاض درجة الموافقة ، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (2) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة ، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (2) أم لا . وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في وصف وتحليل البيانات الأولية كما يلي:

ثالثاً: اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " استخدام الباحث معامل كرونباخ ألفا (AlphaCronbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (AlphaCronbach) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور . فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	الصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	10	0.643	0.802
2	الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	12	0.636	0.797
3	الصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	24	0.629	0.793

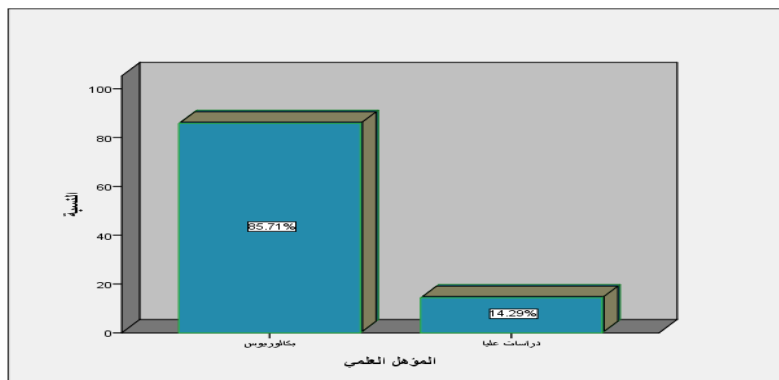
من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.636 إلى 0.643) ولجميع المحاور (0.629) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات . وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.797 إلى 0.802) ولجميع المحاور (0.793) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: المعلومات الديموغرافية لعينة البحث

1- توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	24	85.7
دراسات عليا	4	14.3
المجموع	28	100.0



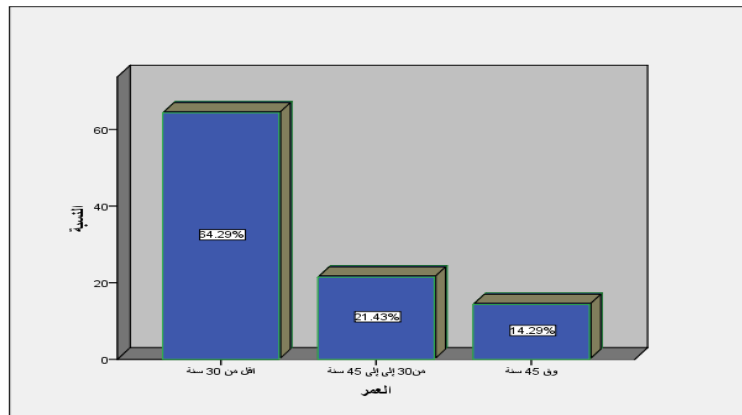
شكل رقم (1) التوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمي

من الجدول (4) والشكل رقم (1) نلاحظ أن نسبة مفردات العينة الذين مؤهلاتهم العلمية (بكالوريوس) هي الأعلى نسبة حيث بلغت (85.7%) من مفردات عينة البحث، تم جاءت نسبة مفردات العينة الذين مؤهلاتهم العلمية دراسات عليا حيث بلغت (14.3%) من مفردات عينة البحث.

2-توزيع مفردات العينة حسب العمر

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة البحث حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	18	64.3
من 30 إلى 45 سنة	6	21.4
فوق 45 سنة	4	14.3
المجموع	28	100.0



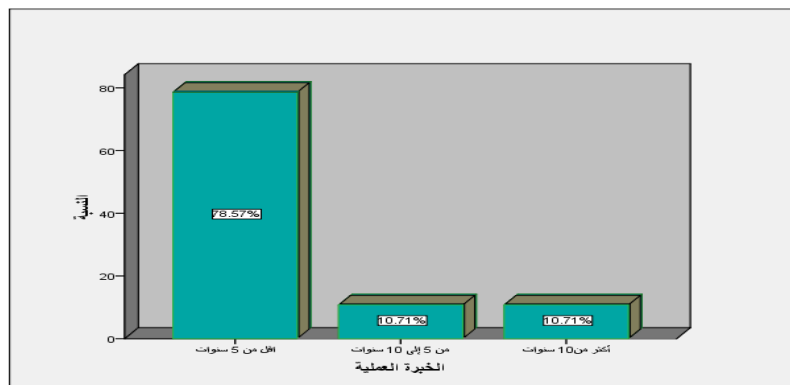
الشكل رقم (2) يتبين أن الفئة العمرية

من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) يتبين أن الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) هي الفئة الأعلى بنسبة (64.3%) من مفردات عينة البحث، تم جاءت الفئة (من 30 إلى 45 سنة) بنسبة بلغت (21.4%) من مفردات عينة البحث، أما الفئة العمرية (فوق 45 سنة) فبلغت نسبتها (14.3%) من مفردات عينة الدراسة

3-توزيع مفردات العينة حسب الخبرة العملية

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لمفردات عينة البحث حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	22	78.6
من 5 إلى 10 سنوات	3	10.7
أكثر من 10 سنوات	3	10.7
المجموع	28	100.0



شكل رقم (3) التوزيع النسبي المنوي لمفردات عينة البحث حسب الخبرة العملية

من خلال الجدول رقم (6) الشكل رقم (3) يتضح أن نسبة مفردات العينة الذين تتراوح مدة خبرتهم العملية (أقل من 5 سنوات) وهي الأعلى بنسبة بلغت 78.6 من مفردات عينة البحث. تم جاءت نسبة مفردات العينة الذين تتراوح مدة خبرتهم العملية (من 5 إلى 10 سنوات و أكثر من 10 سنوات) بنسبة (10.7 %) لكل فئة من الفئتين من مفردات عينة البحث.

ثانياً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1-الصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار
جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	توجد موانع قانونية وتشريعية تحد من تنوع استخدام صيغ التمويل الإسلامي.	10	8	10	متوسطة
2	عدم وجود قوانين وتشريعات تتماشى مع نظام التمويل الإسلامي.	15	9	4	منخفضة
3	وجود قوانين تتعارض مع آلية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.	11	11	6	متوسطة
4	عدم وجود كوادرفقه مؤهلة في جانب فقه المعاملات تساعد في اكتشاف وضبط التجاوزات الغير شرعية.	13	6	9	منخفضة
5	لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة.	6	7	15	عالية
6	كثرة الآراء الفقهية بين مجيز ومحرم للخدمات المالية الإسلامية تحد من إقبال العملاء على هذه الخدمات.	6	5	17	عالية
7	عدم وجود سوق مالي لصيغ التمويل الإسلامي يقلل من التوسع في هذه الخدمات.	1	5	22	عالية
8	ودائع الأفراد الموجودة لدى المصرف لا تتناسب مع استخدام صيغ تمويل مختلفة مثل المشاركة والمضاربة.	10	8	10	عالية
9	يوجد استراتيجيات بديلة لدى المصرف تتماشى مع الصعوبات التي يتعرض لها من البيئة الخارجية.	9	11	8	متوسطة
10	يوجد لجان متخصصة تتفاوض مع السلطات النقدية لإقناعها برؤية المصرف الإسلامي الاقتصادية.	9	11	8	متوسطة

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن :

أ-درجات الموافقة عالية على العبارات التالية: -

- 1.لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة.
- 2.كثرة الآراء الفقهية بين مجيز ومحرم للخدمات المالية الإسلامية تحد من إقبال العملاء على هذه الخدمات.
- 3.عدم وجود سوق مالي لصيغ التمويل الإسلامي يقلل من التوسع في هذه الخدمات.
- 4.ودائع الأفراد الموجودة لدى المصرف لا تتناسب مع استخدام صيغ تمويل مختلفة مثل المشاركة والمضاربة.

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. توجد موانع قانونية وتشريعية تحد من تنوع استخدام صيغ التمويل الإسلامي.
2. وجود قوانين تتعارض مع آلية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.
3. يوجد استراتيجيات بديلة لدى المصرف تتماشى مع الصعوبات التي يتعرض لها من البيئة الخارجية.
4. يوجد لجان متخصصة تتفاوض مع السلطات النقدية لإقناعها برؤية المصرف الإسلامي الاقتصادية.

ت- درجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية: -

- 1.عدم وجود قوانين وتشريعات تتماشى مع نظام التمويل الإسلامي.
- 2.عدم وجود كوادرفقه مؤهلة في جانب فقه المعاملات تساعد في اكتشاف وضبط التجاوزات الغير شرعية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط

المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)
مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)
جدول رقم (8) نتائج اختبار ولوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	توجد موانع قانونية وتشريعية تحد من تنوع استخدام صيغ التمويل الإسلامي.	2.00	.861	.000	1.000
2	عدم وجود قوانين و تشريعات تتماشى مع نظام التمويل الإسلامي.	1.61	.737	-2.524	.012
3	وجود قوانين تتعارض مع آلية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي .	1.82	.772	-1.213	.225
4	عدم وجود كوادر فقهية مؤهلة في جانب فقه المعاملات تساعد في اكتشاف و ضبط التجاوزات الغير شرعية.	1.86	.891	-.853	.394
5	لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة.	2.32	.819	-1.964	.050
6	كثرة الآراء الفقهية بين مجيز و محرم للخدمات المالية الإسلامية تحد من إقبال العملاء على هذه الخدمات.	2.39	.832	-2.294	.022
7	عدم وجود سوق مالي لصيغ التمويل الإسلامي يقلل من التوسع في هذه الخدمات.	2.75	.518	-4.379	.000
8	ودائع الأفراد الموجودة لدى المصرف لا تتناسب مع استخدام صيغ تمويل مختلفة مثل المشاركة و المضاربة.	2.00	.861	.000	1.000
9	يوجد استراتيجيات بديلة لدى المصرف تتماشى مع الصعوبات التي يتعرض لها من البيئة الخارجية.	1.96	.793	-.243	.808
10	يوجد لجان متخصصة تتفاوض مع السلطات النقدية لإقناعها برؤية المصرف الإسلامي الاقتصادية .	1.96	.793	-.243	.808

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن:

أ-الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية :

1. عدم وجود قوانين و تشريعات تتماشى مع نظام التمويل الإسلامي.
2. كثرة الآراء الفقهية بين مجيز و محرم للخدمات المالية الإسلامية تحد من إقبال العملاء على هذه الخدمات. كثرة الآراء الفقهية بين مجيز و محرم للخدمات المالية الإسلامية تحد من إقبال العملاء على هذه الخدمات.

3. عدم وجود سوق مالي لصيغ التمويل الإسلامي يقلل من التوسع في هذه الخدمات.
4. لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة. لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب-الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :

1.توجد موانع قانونية وتشريعية تحد من تنوع استخدام صيغ التمويل الإسلامي.
2.وجود قوانين تتعارض مع آلية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي .
3.عدم وجود كوادر فقهية مؤهلة في جانب فقه المعاملات تساعد في اكتشاف و ضبط التجاوزات الغير شرعية.
4.ودائع الأفراد الموجودة لدى المصرف لا تتناسب مع استخدام صيغ تمويل مختلفة مثل المشاركة و المضاربة.

5.يوجد استراتيجيات بديلة لدى المصرف تتماشى مع الصعوبات التي يتعرض لها من البيئة الخارجية.

6.يوجد لجان متخصصة تتفاوض مع السلطات النقدية لإقناعها برؤية المصرف الإسلامي الاقتصادية .

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت الفرضية الصفرية : الصعوبات الخارجية تتبع التوزيع الطبيعي. الفرضية البديلة : الصعوبات الخارجية لا تتبع التوزيع الطبيعي. وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (9) التالي جدول رقم (9) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية الصعوبات للتوزيع الطبيعي.

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
الصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	.935	28	.081

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.935) بدلالة محسوبة (.081) وهي أكبر من مستوى المعنوية (.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن الصعوبات الخارجية تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي : الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار لا يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار يختلف معنوياً عن متوسط المقياس (2). الجدول رقم (10) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
الصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	2.0679	.30191	1.189	27	.245

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (1.189) بدلالة محسوبة (.245) وهي أكبر من مستوى المعنوية (.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود بعض الصعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار وتتمثل هذه الصعوبات في الصعوبات التالية:

1. في الترتيب الأول (عدم وجود سوق مالي لصيغ التمويل الإسلامي يقلل من التوسع في هذه الخدمات) بمتوسط (2.75) وانحراف معياري (.518)
2. في الترتيب الثاني (كثرة الآراء الفقهية بين مجيز و محرم للخدمات المالية الإسلامية تحد من إقبال العملاء على هذه الخدمات) بمتوسط (2.39) وانحراف معياري (.832).
3. في الترتيب الثالث (لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة لا توجد محفزات مقنعة للعملاء للتعامل بالتمويلات الإسلامية المختلفة) بمتوسط (2.32) وانحراف معياري (.819) ..
4. في الترتيب الرابع (توجد موانع قانونية وتشريعية تحد من تنوع استخدام صيغ التمويل الإسلامي) بمتوسط (2.00) وانحراف معياري (.861).
5. في الترتيب الخامس (ودائع الأفراد الموجودة لدى المصرف لا تتناسب مع استخدام صيغ تمويل مختلفة مثل المشاركة و المضاربة) بمتوسط (2.00) وانحراف معياري (.861).
6. في الترتيب السادس (يوجد استراتيجيات بديلة لدى المصرف تتماشى مع الصعوبات التي يتعرض لها من البيئة الخارجية يوجد استراتيجيات بديلة لدى المصرف تتماشى مع الصعوبات التي يتعرض لها من البيئة الخارجية) بمتوسط (1.96) وانحراف معياري (.793).
7. في الترتيب السابع (لا يوجد لجان متخصصة تتفاوض مع السلطات النقدية لإقناعها برؤية المصرف

- الإسلامي (الاقتصادية) بمتوسط (1.96) وانحراف معياري (0.793).
8. في الترتيب الثامن (عدم وجود كوادرات فقهية مؤهلة في جانب فقه المعاملات تساعد في اكتشاف و ضبط التجاوزات الغير شرعية) بمتوسط (1.86) وانحراف معياري (0.891).
9. في الترتيب التاسع (وجود قوانين تتعارض مع آلية تطبيق صيغ التمويل الإسلامي) بمتوسط (1.82) وانحراف معياري (0.772).
10. في الترتيب العاشر (عدم وجود قوانين و تشريعات تتماشى مع نظام التمويل الإسلامي عدم وجود قوانين و تشريعات تتماشى مع نظام التمويل الإسلامي) بمتوسط (1.61) وانحراف معياري (0.737).
- 2-الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.
- جدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المنوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	درجة الموافقة
1	عدم جود كوادرات بشرية مؤهلة ومدربة للعمل في المصارف الإسلامية.	13	6	9	درجة الموافقة
2	اختلاف المرقبين الشرعيين في الحكم على بعض التمويلات المصرفية الإسلامية.	5	10	13	منخفضة
3	عدم وجود مقاييس محددة لتعيين وتطوير الموظفين بالمصارف الإسلامية.	12	4	12	عالية
4	لا توجد رغبة منه الإدارة العليا المصرف في تنويع الخدمات المالية الإسلامية.	14	3	11	منخفضة
5	عدم الاستعانة بالكفاءة في الخبرات الخارجية للاستفادة منها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.	10	9	9	منخفضة
6	قلة المعلومات الشرعية و الفقهية لدى العاملين في المصارف الإسلامية.	3	7	18	منخفضة
7	عدم وجود تنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.	7	5	16	عالية
8	عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.	10	10	8	عالية
9	تباين نظم الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية الإسلامية.	1	15	12	متوسطة
10	صغر حجم رؤوس الأموال لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.	5	10	13	متوسطة
11	صغر رأس المال يحول دون التوسع في صيغ التمويل الإسلامي الأخرى.	3	11	14	عالية
12	عدم وجود إدارة تعني بتطوير العمل المصرف الإسلامي لمواكبة المنافسة في السوق المصرفي.	11	9	8	عالية

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن :

أ-درجات الموافقة عالية على العبارات التالية:

1. اختلاف المرقبين الشرعيين في الحكم على بعض التمويلات المصرفية الإسلامية.
2. عدم وجود مقاييس محددة لتعيين وتطوير الموظفين بالمصارف الإسلامية.
3. قلة المعلومات الشرعية و الفقهية لدى العاملين في المصارف الإسلامية.
4. عدم وجود تنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.
5. صغر حجم رؤوس الأموال لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.
6. صغر رأس المال يحول دون التوسع في صيغ التمويل الإسلامي الأخرى.

بدرجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية:

1. عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
2. تبين نظم الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية الإسلامية.

تدرجات الموافقة منخفضة على العبارات التالية:

1. عدم جود كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة للعمل في المصارف الإسلامية.
2. لا توجد رغبة منه الإدارة العليا المصرف في تنويع الخدمات المالية الإسلامية.
3. عدم الاستعانة بالكفاءة في الخبرات الخارجية للاستفادة منها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.
4. عدم وجود إدارة تعني بتطوير العمل المصرف الإسلامي لمواكبة المنافسة في السوق المصرفي.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2) .

جدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	عدم جود كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة للعمل في المصارف الإسلامية.	1.86	.891	-0.853	.394
2	اختلاف المراقبين الشرعيين في الحكم على بعض التمويلات المصرفية الإسلامية.	2.29	.763	-1.886	.059
3	عدم وجود مقاييس محددة لتعيين وتطوير الموظفين بالمصارف الإسلامية.	2.00	.943	.000	1.000
4	لا توجد رغبة منه الإدارة العليا المصرف في تنويع الخدمات المالية الإسلامية.	1.89	.956	-0.600	.549
5	عدم الاستعانة بالكفاءة في الخبرات الخارجية للاستفادة منها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.	1.96	.838	-0.229	.819
6	قلة المعلومات الشرعية و الفقهية لدى العاملين في المصارف الإسلامية.	2.54	.693	-3.273	.001
7	عدم وجود تنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.	2.32	.863	-1.877	.061
8	عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.	1.93	.813	-0.471	.637
9	تبين نظم الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية الإسلامية.	2.39	.567	-3.051	.002
10	صغر حجم رؤوس الأموال لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.	2.29	.763	-1.886	.059
11	صغر رأس المال يحول دون التوسع في صيغ التمويل الإسلامي الأخرى.	2.39	.685	-2.668	.008
12	عدم وجود إدارة تعني بتطوير العمل المصرف الإسلامي لمواكبة المنافسة في السوق المصرفي.	1.89	.832	-0.688	.491

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

أ-الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية :

1. قلة المعلومات الشرعية و الفقهية لدى العاملين في المصارف الإسلامية. قلة المعلومات الشرعية و الفقهية لدى العاملين في المصارف الإسلامية.
2. تبين نظم الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية الإسلامية.
3. صغر رأس المال يحول دون التوسع في صيغ التمويل الإسلامي الأخرى.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ب-الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية :

1. عدم جود كوادرات بشرية مؤهلة ومدربة للعمل في المصارف الإسلامية.
 2. اختلاف المراقبين الشرعيين في الحكم على بعض التمويلات المصرفية الإسلامية.
 3. عدم وجود مقاييس محددة لتعيين وتطوير الموظفين بالمصارف الإسلامية.
 4. لا توجد رغبة منه الإدارة العليا المصرف في تنويع الخدمات المالية الإسلامية.
 5. عدم الاستعانة بالكفاءة في الخبرات الخارجية للاستفادة منها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي.
 6. عدم وجود تنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية.
 7. عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
 8. صغر حجم رؤوس الأموال لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية.
 9. عدم وجود إدارة تعني بتطوير العمل المصرف الإسلامي لمواكبة المنافسة في السوق المصرفي.
- لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي فكانت النتائج كما بجدول رقم (13) أم لا حيث كانت .

الفرضية الصفرية : الصعوبات الداخلية تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة : الصعوبات الداخلية لا يتبع التوزيع الطبيعي.

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (13) التالي

جدول رقم (13) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية الصعوبات الداخلية للتوزيع الطبيعي.

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدالة المحسوبة Sig.
الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	.980	28	.853

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.980) بدلالة محسوبة (0.853) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن الصعوبات الداخلية تتبع التوزيع الطبيعي. لذلك لا اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2).

الجدول رقم (14) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	2.1458	.34294	2.250	27	.033

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.250) بدلالة محسوبة (0.033) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.1458) وهو يقل يزيد عن متوسط المقياس (2)، وهذا يشير إلى وجود صعوبات داخلية تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار وتتمثل هذه الصعوبات في الصعوبات التالية:

1. في الترتيب الأول (قلة المعلومات الشرعية والفقهية لدى العاملين في المصارف الإسلامية) بمتوسط (2.54) وانحراف معياري (0.693).
2. في الترتيب الثاني (صغر رأس المال يحول دون التوسع في صيغ التمويل الإسلامي الأخرى) بمتوسط (2.39) وانحراف معياري (0.685).
3. في الترتيب الثالث (تباين نظم الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية الإسلامية) بمتوسط (2.39) وانحراف معياري (0.567).

4. في الترتيب الرابع (عدم وجود تنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية) بمتوسط (2.32) وانحراف معياري (0.863).
5. في الترتيب الخامس (اختلاف المرقبين الشرعيين في الحكم على بعض التمويلات المصرفية الإسلامية) بمتوسط (2.29) وانحراف معياري (0.763).
6. في الترتيب السادس (صغر حجم رؤوس الأموال لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية) بمتوسط (2.29) وانحراف معياري (0.763).
7. في الترتيب السابع (عدم وجود مقاييس محددة لتعيين وتطوير الموظفين بالمصارف الإسلامية) بمتوسط (2.00) وانحراف معياري (0.943).
8. في الترتيب الثامن (عدم الاستعانة بالكفاءة في الخبرات الخارجية للاستفادة منها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي) بمتوسط (1.96) وانحراف معياري (0.838).
9. في الترتيب التاسع (عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية) بمتوسط (1.93) وانحراف معياري (0.813).
10. في الترتيب العاشر (عدم وجود إدارة تعني بتطوير العمل المصرف الإسلامي لمواكبة المنافسة في السوق المصرفي) بمتوسط (1.89) وانحراف معياري (0.832).
11. في الترتيب الحادي عشر (لا توجد رغبة منه الإدارة العليا المصرف في تنويع الخدمات المالية الإسلامية) بمتوسط (1.89) وانحراف معياري (0.956).
12. في الترتيب الثاني عشر (عدم جود كوادر بشرية مؤهلة ومدرّبة للعمل في المصارف الإسلامية) بمتوسط (1.86) وانحراف معياري (0.891).

رابعاً : اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (الصعوبات الخارجية والصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار) واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا حيث كانت الفرضية الصفرية : الصعوبات تتبع التوزيع الطبيعي. الفرضية البديلة : الصعوبات لا تتبع التوزيع الطبيعي. وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (14) التالي .

جدول رقم (15) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية الصعوبات للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة Sig.
الصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	.954	28	.244

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.954) بدلالة محسوبة (.244) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن الصعوبات تتبع التوزيع الطبيعي.

لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار تم استخدام اختبار (T) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (2).

الجدول رقم (17) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
الصعوبات التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار	2.1104	.27031	2.161	27	.040

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.161) بدلالة محسوبة (0.040) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.1104) وهو يقل يزيد عن متوسط المقياس (2)، وهذا يشير إلى وجود صعوبات تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار وتتمثل هذه الصعوبات في الصعوبات التالية:

1. في الترتيب الأول (توجد بعض الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار) بمتوسط (2.1104) وانحراف معياري (0.27031)
2. في الترتيب الثاني (توجد صعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار) بمتوسط (2.0679) وانحراف معياري (0.30191)

المناقشة:

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث ووفقاً لاستجابة مفردات عينة البحث يمكننا عرض النتائج العامة للبحث في المحاور التالية:

1. نسبة مفردات العينة الذين مؤهلاتهم العلمية (بكالوريوس) هي الأعلى نسبة حيث بلغت (85.7%) من مفردات عينة البحث، تم جاءت نسبة مفردات العينة الذين مؤهلاتهم العلمية دراسات عليا حيث بلغت (14.3%) من مفردات عينة البحث.
 2. الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) هي الفئة الأعلى بنسبة (64.3%) من مفردات عينة البحث، تم جاءت الفئة (من 30 إلى 45 سنة) بنسبة بلغت (21.4%) من مفردات عينة البحث
 3. نسبة مفردات العينة الذين تتراوح مدة خبرتهم العملية (أقل من 5 سنوات) وهي الأعلى بنسبة بلغت 78.6% من مفردات عينة البحث. تم جاءت نسبة مفردات العينة الذين تتراوح مدة خبرتهم العملية (من 5 إلى 10 سنوات وأكثر من 10 سنوات) بنسبة (10.7%) لكل فئة من الفئتين من مفردات عينة البحث.
 4. توجد صعوبات تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار وتتمثل هذه الصعوبات في الصعوبات التالية:
- أ- في الترتيب الأول (توجد بعض الصعوبات الداخلية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار) بمتوسط (2.1104) وانحراف معياري (0.27031).
- ب- في الترتيب الثاني (توجد صعوبات الخارجية التي تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عن تطبيق صيغ التمويل والاستثمار) بمتوسط (2.0679) وانحراف معياري (0.30191).

النتائج

قامت هذه الدراسة بتناول موضوع (المعوقات التي تواجه تطبيق صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية الليبية) من حيث الإطار النظري المفترض له، ومن حيث تحليله التساؤلات التي طرحت في صحيفة الاستبيان والتيتم الإجابة عليها من قبل إدارة مصرف اليقين الإسلامي بمدينة طرابلس).

وتلخصت أهم النتائج التي توصل إليها البحث بعد تحليل البيانات إلى النقاط التالية:

1. وجود معوقات تواجه عمل مصرف اليقين الإسلامي عند تطبيق صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية.
2. بين البحث أن مستوى المعوقات الداخلية التي تعيق عمل مصرف اليقين مرتفع وتمثل في أهمها (قله المعلومات الفقهية والشرعية لدى العاملين بالمصرف، قلة الكوادر المؤهلة والملمة بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي).
3. أوضح البحث أن هناك ارتفاع في مستوى المعوقات الخارجية التي تعيق عمل مصرف اليقين الإسلامي من أهمها: (عدم وجود قوانين وتشريعات متوافقة مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، عدم التفريق بين العمل الإسلامي والتقليدي وجهة النظر التقليدية للمصارف الإسلامية، التركيز على صيغ استثمارية محدودة كالمزاجية في عمليات التمويل).

التوصيات

- بعد التوصل إلى الاستنتاجات السابقة فإنه يمكن اقتراح التوصيات التالية:
1. العمل على سن وتعديل القوانين والتشريعات التي تهئة البيئة المناسبة لعمل المصارف الإسلامية.
 2. تطوير وتدريب الكوادر العاملة والتي ستعمل بالقطاع المصرفي الإسلامي لكي تكون على دراية بطبيعة الصيرفة الإسلامية وضوابطها.
 3. زيادة التعريف بصيغ التمويل والاستثمار المتنوعة لتكون منومه أمام مختلف شرائح العملاء ونشر الوعي المصرفي الإسلامي لديهم.
 4. العمل على إنشاء سوق مالي إسلامي ليساهم في رفع مستوى نمو العمل المصرفي الإسلامي.

المراجع:
أولاً: الكتب

1. عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998م.
2. محمود حسين الوادي، وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2009م.
3. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سوريا، (2006)
4. منير هندي الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر _ الكتاب العربي الحديث الاسكندريه (2000)
5. محمد العقول، المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، سنة (2011)، ص()
6. محمد عبد الكريم، العلاقة بين الشرعية والرقابة المالية في المؤسسات الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، (1996)

ثانياً: البحوث والمجلات العلمية وشبكة المعلومات الدولية

1. أبو زيد، حمد عبد المنعم. (2002). المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية. في وقائع مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية (الجزء الثاني). جامعة الشارقة، الشارقة.
2. أحمد، أحمد محي الدين. (1993). علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي. بحث مقدم إلى مؤتمر استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، الكويت.
3. بن زغبية، عز الدين. (2009). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية: أهميتها، معوقات عملها، وحلول مقترحة. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.
4. الخلفي، رياض ناصر. (2009). هيئات الرقابة الشرعية بين النظرية والتطبيق. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل، كلية الشريعة، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
5. خطاب، كمال توفيق. (2009). الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.
6. رحيل، خالد عبد الله. (2010). دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية طرابلس للدراسات العليا.
7. عبد الله، أحمد علي. (د.ت.). فرص تطوير المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية في المصارف الإسلامية. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 9(1). المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
8. عبد الله، أحمد علي. (2001). العلاقة بين الهيئات الشرعية والبنوك المركزية. بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
9. غربي، عبد الحليم. (2008). الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مجلة الباحث، 10(6)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
10. كامل، عمر عبد الله. (2002). العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي. ورقة مقدمة إلى ندوة البركة الثانية والعشرين للاقتصاد الإسلامي، البحرين.
11. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. (1987). الموسوعة الفقهية (ط. 2، مج. 31). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJFAS and/or the editor(s). SAJFAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.